المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

مذكـــــرة

الموضـــــوع : بشأن الملف المطلبي لجمعية باحثات وباحثي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

لقد بلغ إلى علم إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية خبر توصل بعض منابر الإعلام الوطنية، المكتوبة والإليكترونية، ببيان من جمعية باحثات وباحثي المعهد، مفاده أن هاته الأخيرة تدعو إلى خوض إضراب عن العمل يوم 8 أبريل 2014. وبهذا الصدد، فإن إدارة المعهد تستغرب لقرار الإضراب هذا، إذا ما صحّ الخبر المتداول، سيما وأن باب الحوار ظل مفتوحا من جهة الإدارة التي لم تفتأ تعمل به مع مكتب الجمعية قصد تجاوز الوضع الراهن. ومن ذلك عقدها سلسلة من اللقاءات الحوارية، خلال أشهر يناير وفبراير ومارس من السنة الحالية، مع كل من مكتب الجمعية وفئتي الباحثين المؤهّلين والباحثين المعنيّين بموضوع تنسيق وحدات البحث، ومع المتعاقدين من حاملي الماستر. وللتذكير، فإن آخر جلسة حوارية مع مكتب الجمعية، بطلب منه، كان بتاريخ 24 يناير 2014، تم التوافق خلالها بشأن مجموعة من مقترحات حلول حول عناصر المذكرة المطلبية للجمعية، وكذا الاتفاق على إشراك مكتب الجمعية في أشغال اللجنة العلمية في موضوع تجويد البحث العلمي بالمراكز. إلا أن مكتب الجمعية لم يوف بهذا الالتزام، بل قام عوض ذلك بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المؤسسة. ومع ذلك، فقد استمرت إدارة المعهد في نهج مقاربة تواصلية إيجابية، من خلال قيامها بعدّة مبادرات؛ منها انتداب رئيس قسم التواصل لتيسير الحوار مع الجمعية، وتكليف هيئة مساع حميدة من قبَل اللجنة العلمية والإدارية للمؤسسة لنفس الغاية. وبموازاة مع ذلك، تمت موافاة مكتب الجمعية بالمراسلة الجوابية حول المذكرة المطلبية لهذا الأخير. غير أنه لم يصدر عن الجمعية، لحد الساعة، أي ردّ على تلك المساعي أو جواب على المذكرة و ما تضمنته من مقترحات حلول، كانت في واقع الأمر خلاصة الجلسة الحوارية التي تمت بين الإدارة ومكتب الجمعية، وشملها مشروع محضر مشترك تم إرساله إلى السيد الكاتب العام للجمعية للمصادقة، والذي لم يُرجعه للإدارة بعدُ.

وبنفس روح التواصل والتشارك، فإن إدارة المعهد تجدّد تأكيدَ استعدادها لمواصلة الاستجابة لطلب التحاوُر الصادر عن الجمعية أو عن كل من يرغب في ذلك، في نطاق احترام النصوص القانونية والتنظيمية المؤطّرة للمعهد، علماً بأن مراجعة هذه النصوص أو تعديلها يتجاوز الصلاحيات المخوّلة لعمادة المؤسسة. وبهذا الصدد، فإذا ما تأكّد خبر التوقف عن العمل، فإن إدارة المعهد مُلزمة بالقيام بواجب إعمال مبادئ الحكامة الجيّدة وقيمها وترشيد الموارد البشرية والمالية، وتأمين استمرارية عمل المرفق العامّ. ولذا، فإنها ستضطر لاتخاذ الإجراءات القانونية الجاري بها العمل، بما في ذلك تطبيق مسطرة الاقتطاع من الراتب في حق المتغيبين عن العمل. كما أنها ستعمل على الرصد الإداري لحالات التغيّب، تفعيلا لذات المسطرة.

وحيث إنه سيكون من المؤسف اللجوءُ اضطراريا إلى مثل هاته الإجراءات، فإن إدارة المعهد تهيب بالجميع للسّعي لتأمين مناخ يسوده تضافر الجهود من أجل ترسيخ روح المسؤولية وتحكيم الرشد وتغليب الصالح العام، وتفادي كلّ السلوكيات والممارسات التي يؤدّي موضوعياً الانشغالُ بها إلى إهدار الطاقات وتقويض عزيمة الباحثين وأدائهم، وإضعاف مردودية المراكز. وغني عن البيان أننا جميعا على اقتناع بأن هذا الوضع غير السليم لا يساعد المؤسسة على القيام بالمهام المنوطة بها وطنيا وأداء دورها كقوة اقتراحية في مستوى تحدّيات ورهانات ترسيم الأمازيغية.

الرباط، في يوم الجمعة 04 أبريل 2014